شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

كأنّك يابو زيد ما غزيت !

عسى ألّا تكون المصلحة الشخصية والحزبية هي ما يجعل رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي وحلفاءه المُحتملين معاندين لجهة عدم تأجيل الانتخابات بأي حال ولأي وقت.
مفهوم أن اللحظة الراهنة هي الأنسب للسيد العبادي لتحقيق طموحه في ولاية ثانية، مستنداً إلى الإنجاز الكبير المتحقّق بإخراج داعش من المدن والمناطق التي احتلّها في عهد سلفه، وإنْ كان هذا لا يعني أنّ خطر الإرهاب قد زال تماماً. وبطبيعة الحال فإن هذه اللحظة الراهنة هي الأنسب أيضاً لحلفاء العبادي المُحتملين لتحقيق تقدّم في الانتخابات المقبلة وتأمين مواقعهم في البرلمان والحكومة القادمين.
العبادي وحلفاؤه المُحتملون يركّزون على فكرة واحدة هي أن تأجيل الانتخابات مخالف للدستور.. بالطبع هذه ليست سوى ذريعة وحجّة، فما مرّت سنة بالعراق منذ ٢٠٠٦ حتى اليوم لم تحدث فيها انتهاكات لمبادئ الدستور وأحكامه، بعضها صارخ للغاية. السيد العبادي وحلفاؤه المُحتملون هم ممّن ساهموا في تلك الانتهاكات، أو أقلّه أتخذوا حيالها موقف المتفرج، بل المتواطئ.
من الأفضل أن تجري الانتخابات في موعدها الدستوري، وألا يحدث إخلال بهذا، حتى لا تُسجّل سابقة سيئة للمستقبل (مع أن الكثير من السوابق السيئة قد سُجّلت على مدى السنين الماضية). لتحقيق هذا (منع السابقة السيئة) كان على السيد العبادي وحكومته والمؤيدين له وحلفائه المُحتملين أن يُحضّروا المشهد جيداً. هذا التحضير كان يقتضي، فضلاً عن تحرير المدن والمناطق التي احتلها داعش:
- إنجاز الإصلاحات السياسية والإدارية التي تعهّد بها العبادي وحكومته في الحزمتين اللتين طُرحتا في العام ٢٠١٥.
- تحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفساد الإداري والمالي، وهو ما كان العبادي قد تعهّد به أيضاً ولم يزل يُكثر من الحديث فيه حتى وصلنا معه إلى مرحلة ينطبق عليها المثل القائل: "نسمع جعجعة ولا نرى طحناً"، وصار يخيّل إلينا أن العبادي يعمل على هذا الصعيد بالطريقة التي عمل بها سلفه الذي لم يكن يكفّ عن الإعلان بأن لديه ملفات (في خصوص الفساد والإرهاب) من شأن الكشف عنها أن يقلب عاليها سافلها، وإلى اليوم لم يكشف عن شيء!.. المؤكد أن لدى السيد العبادي وهيئة النزاهة ملفات فساد مُكتملة يمكن لها فعلاً أن تقلب عاليها سافلها، ليس فقط على صعيد الكشف عن الفاسدين والمفسدين تمهيداً لمقاضاتهم واسترداد ما نهبوه، وإنّما أيضاً في سبيل قطع الطريق عليهم أمام المشاركة في الانتخابات، فالكثيرون منهم يتأهبون لخوض الانتخابات مباشرة أو عبر صنائع لهم مستندين إلى قوتهم المالية المتأتّية من سرقة قوت الشعب العراقي.
- تشريع قانون جديد للانتخابات يضمن النزاهة والشفافية اللتين لم يكفّ السيد العبادي عن التأكيد على أنهما من أهدافه.
- تأمين مشاركة النازحين في الانتخابات. هذا التأمين لن يكون إلّا بإعادة إعمار مدنهم ومناطقهم وعودتهم إليها واستئناف حياتهم الطبيعية فيها، وهذا ما لم يتحقق البتة إلى الآن حتى بالنسبة للمناطق والمدن التي تحرّرت منذ سنتين وثلاث سنوات، ناهيكم عن المدن المحرّرة في العام الماضي ولم يزل سكانها يعانون حال البؤس في مخيمات النزوح.
النتيجة الكبرى المتوقعة للانتخابات المقبلة، مادامت ستجري في موعدها، فإنّ السيد العبادي وحلفاءه سيفوزون فيها، ولكن ستكون إلى جانبهم في البرلمان والحكومة، هذه المرة أيضاً، الغالبية العظمى من الذين كانوا وراء الخراب الذي يكابده العراق والبؤس الذي يعانيه العراقيون.
وكأنك يابو زيد ما غزيت!

الإفراج عن الإرهابيّين "مسموعات" بلا أدلّة لكنها تخيف الأهالي

معتقلو داعش يخرجون من السجون ويظهرون في مخيّمات النزوح

■ عمليّات نينوى: مفتي التنظيم مازال معتقلاً بانتظار المحاكمة

□ بغداد / وائل نعمة

حين سلّم قائد عشائري في نينوى مجموعة من "فلول داعش" في جنوب الموصل، بعد أشهر من تحرير المدينة الى الجهات الأمنية، كان يعتقد بأنهم أُعدموا أو أنهم يقبعون في السجون الحكومية على أقل تقدير.لكنّ القائد، الذي يقود مئات المقاتلين من أبناء عشيرته المناهضين للتنظيم، يؤكد أنه سمع بأنّ المعتقلين عادوا الى مخيمات النازحين في الموصل، من دون أن يعرف سبب إطلاق سراحهم.
ويقول الاهالي في الموصل والانبار بأنهم باتوا يشاهدون أعضاءً في داعش يتجولون بحرية في المدن بعد عمليات التحرير، مؤكدين أن من بينهم أمراء في التنظيم.
ويعتقد مسؤولون محليون أن مقاتلي التنظيم المعتقلين مدربون على المراوغة خلال عمليات الاستجواب نظراً لخلفياتهم العسكرية. كما يتحدث المسؤولون عن فساد يشوب عمل بعض الجهات التحقيقية، أدى الى خروج عدد من المتهمين بعد إلقاء القبض عليهم.
واستناداً لتقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الذي صدر خلال شهر كانون الأول الماضي، فهناك ما يقارب ٢٠ ألف شخص محتجز لدى الحكومة العراقية، للاشتباه بارتباطهم بداعش.
وقتلت القوات العراقية، خلال عملية تحرير الموصل، ٣٠ ألف مسلح، بحسب بيانات عسكرية. لكن المسؤولين المحليين يؤكدون وجود ما لايقل عن ٥٠ ألفاً من المسلحين والمتعاونين معهم، مازالوا طلقاء في المدينة.

خروج المعتقلين

ويقول محمد المرعيد، قائد حشد شهداء القيارة في الموصل، إن قواته تتلقى يومياً بلاغاً عن وجود مسلحين تابعين لداعش في أحد الاحياء بالمدينة.
ويؤكد المرعيد، في اتصال مع (المدى)، "في الغالب ينكر المعتقلون صلتهم بالتنظيم، ويتذرعون بأنهم كانوا مجبرين على تلك الاعمال أو أنهم كانوا يعملون مخبرين سريين للقوات العراقية".
وعندما بدأت القوات المشتركة عمليات التحرير، في تشرين الأول ٢٠١٦، شنّ داعش حملة انتقامية أعدم خلالها من يشتبه بتعاونهم مع الحكومة. كما نفذ عمليات إعدام بحق المدنيين الذين حاولوا الهروب من المدينة.
ويشعر المرعيد، بعد ٥ أشهر من تحرير الموصل، بالإحباط لأنه يسمع عن عودة بعض المسلحين الذين تم اعتقالهم في وقت سابق الى مناطقهم الاصلية.
ويقول القيادي في الحشد العشائري "بعد أشهر من تحرير الموصل، ألقيت القبض على ١١ مسلحاً في جنوب الموصل، اعترفوا أمامي بالانتماء الى التنظيم وارتكاب جرائم بحق السكان".
وسلم المرعيد المجموعة بعد ذلك الى جهاز الأمن الوطني في الموصل. واعترف المسلحون أمام الجهة الامنية بارتباطهم بالتنظيم لينقلوا بعد ذلك الى بغداد.
لكنّ القيادي العشائري يقول "بعد أسابيع نقل لي بعض السكان، بأن المجموعة موجودة في مخيم الدعوة جنوب الموصل، ولا أعرف كيف تم إطلاق سراحهم".
وفي الموصل يصعب الوصول الى حقيقة عدد المعتقلين. إذ يقول المسؤولون ان الاجهزة الامنية تتكتم على تلك المعلومات. وتتعدد الاجهزة الامنية، التي تعمل داخل الموصل، إذ تقوم كل جهة باحتجاز المشتبه بهم في مكان مختلف، الامر الذي يعقد إجراء إحصاء لعدد الموقوفين. ويعتقد القيادي في الحشد أن "هناك فساداً في لجان التحقيق في بغداد وراء خروج عدد من المعتقلين التابعين لتنظيم داعش". وتبقى أغلب تلك الاحاديث شفوية من دون أدلة بحسب الجهات الامنية التي تطالب أهالي المناطق المحررة بتقديم صور أو شهود، وتؤكد أنها تتحرى عن كل شكوى تصلها.

البحث عن الأدلّة

ويقول هاشم البريفكاني، نائب رئيس اللجنة الامنية في مجلس نينوى، بأن "السكان يتحدثون عن وجود أمراء من داعش، لكن المحاكم تريد أدلة".
وتتطلب عملية الإبلاغ عن المشتبه بهم سلسلة من الإجراءات الطويلة كإحضار الشهود. وأحيانا يتعرّض "المُبلّغ" للتهديد بالقتل من الخلايا النائمة قبل صدور أمر الاعتقال، بحسب مسؤولين.
ويؤكد البريفكاني في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس، أنّ "القيادات الامنية تنفي، خلال لقاءاتنا معهم، وجود مثل هكذا حالات، كما يؤكدون أنهم يتحرّون عن كل بلاغ يقدم لهم".
وبدأ السكان، بحسب المسؤول المحلي، يترددون في الابلاغ عن وجود الارهابيين، بعد تناقل اخبار عودة عناصر داعش الى الموصل، والظهور بشكل علني في الشوارع.
ونفت قيادة عمليات نينوى، أمس، ما نشرته صحيفة سعودية قبل يومين حول إطلاق سراح مفتي وسفاح داعش في الموصل، الذي اعتقل مطلع العام الجديد.
وذكر بيان لعمليات نينوى، اطلعت عليه (المدى)، ان "عز الدين طه أحمد وهب، ٧٠ عاماً، الذي عمل الى حين تحرير مدينة الموصل مفتياً لها، مازال في التوقيف بانتظار المحاكمة أصولياً".
كما نفى زهير الجبوري، عضو مجلس قضاء الموصل، ما نقلته الصحيفة السعودية عن لسانه، من إطلاق "المفتي" مقابل فدية قدرها ٧ آلاف دولار.
وأكد الجبوري، في اتصال مع (المدى) أمس، أن "الإرهابي مازال قيد التحقيق، لكن مختار منطقة حي القادسية الذي ساعد في إلقاء القبض عليه تم استهدافه أول من امس بعبوة ناسفة، وقد نجا منها بأعجوبة". واعتقلت القوات، قبل أكثر من أسبوع، رجلا مسنا من تنظيم داعش، كان قد ظهر في لقطات سابقة اشتهر بلحيته البيضاء الكثة، وهو يعطي أوامر بقتل بعض المواطنين رجماً بالحجارة أو بقطع الرأس.
وفي آذار ٢٠١٥، ظهرت صور لثلاثة رجال متهمين بالمثلية الجنسية وهم يجثون على ركبهم، قبل أن يعطي "مفتي الموصل" أوامره بقطع رؤوسهم بالسيف أمام حشد من الناس الذين تجمهروا في ساحة عامة. كما ظهر أبو عمر مرة أخرى وهو يتلو قائمة تهم على أحد الضحايا وسط حشد كبير، قبل أن يتقدم أحد الجلادين بسيفه ويقطع رأس المضحية.

ضبّاط صدام

بدوره يعتقد نعيم الكعود، رئيس اللجنة الامنية في مجلس الانبار، ان "هناك خللا في قاعدة البيانات التي تعتمد عليها الاجهزة الامنية لمتابعة المسلحين".
ويقول الكعود، في اتصال مع (المدى) أمس، إن "قاعدة المعلومات التي تضم أسماء المسلحين، فيها نقص كبير، كما تضم أسماء وضعت من جهات بتهم كيدية".
ووجّه زعماء قبائل ومسؤولون محليّون في الأنبار، بعد تحرير الرمادي قبل أكثر من عامين، أصابع الاتهام لضباط وجهات أمنية بـ"الإفراج" عن قيادات في داعش مقابل رشاوى تصل أحيانا إلى مليون دولار. وتحدث ناشطون من الرمادي وقتها عن "صفقات سياسية" تقف وراء إطلاق سراح قادة في داعش بعد تحرير المدينة.
ويعزو الكعود، الذي يقود فصيلا مناهضا لداعش من أبناء عشيرته، سبب خروج معتقلي داعش الى أنّ "بعضهم محترف بالافلات من الاسئلة في الاستجوابات، نظرا لأن أغلبهم من العسكر ورجال الامن في النظام السابق".
وكانت جهات عشائرية وأمنية في الانبار قد أعلنت، قبل تحرير الرمادي، إعداد قوائم بأسماء المنتمين لداعش. وتضمنت القوائم ١٠ آلاف اسم مطلوب.
ويتمنى الكعود ان تكون هناك محكمة خاصة في الانبار تضم منتسبين من بغداد للتحقيق مع المتهمين، مؤكداً أنه "لايثق باللجان التحقيقية الموجودة في الانبار".
ونشرت الجهات العشائرية مطلع ٢٠١٥، قائمة تضم ٥٠ اسماً عن شخصيات منتمية لداعش، بينهم سلمان عزيز أحمد النوفل، مدير المخابرات في النظام السابق، فضلا عن أسماء أخرى لموظفين في الصحة والكمارك ومعلمين وأساتذة جامعات.
وحتى الآن مازالت العشائر تتلقى اتصالات وبلاغات عن وجود مسلحين في المناطق المحررة بالانبار. ويقول الكعود "قبل أيام كان لدي أشخاص أبلغوني بأسماء ٢٠ عنصرا ينتمون الى داعش في مدن الانبار، قمت بإبلاغ القوات الامنية عنهم".

داعشي يتم اعتقاله في أحد المخيمات وفي الإطار صورة مفتي الموصل نشرتها العمليات

عمليّة مشتركة لملاحقة داعش في صحراء الأنبار

□ بغداد / المدى

أطلقت القوات الامنية، أمس، عملية عسكرية تهدف الى تطهير صحراء الانبار وصولاً الى الحدود السعودية من بقايا عناصر تنظيم داعش. واسفرت العملية المشتركة عن تدمير عدد من الآليات التابعة للتنظيم.
وقال اللواء الركن محمود الفلاحي، في تصريح لوكالة الاناضول التركية، وتابعته (المدى)، إن "عملية عسكرية واسعة انطلقت اليوم(أمس)، لتطهير صحراء جلابات ومنطقة صفاويات وسد الأبيض وصحراء معيلة، جنوب مدينة الرطبة بالأنبار الممتدة الى الحدود العراقية السعودية".
وأضاف الفلاحي أن "العملية تنفذها قوات من الجيش وحرس الحدود وقوات العشائر، بمساندة جوية من طيران التحالف الدولي ومروحيات الجيش العراقي"، لافتاً الى ان "القوات تمكنت في مستهل العملية من تدمير أربع عجلات لداعش والاستيلاء على ثلاث عجلات للتنظيم وتدمير مخيمات".
وأكد الفلاحي أن "العملية ستتواصل إلى حين تطهير صحراء الأنبار جنوب الرطبة من تنظيم داعش وصولاً إلى الحدود السعودية".
ورغم إعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي، في الـ٩ من كانون الاول الماضي، بيان النصر على تنظيم داعش واسترجاع جميع المدن التي سيطر عليها التنظيم مابعد أحداث حزيران ٢٠١٤، لكن لاتزال القوات الامنية تنفذ عمليات مطاردة لعناصر داعش بعد مغادرتهم المدن ولجوئهم الى المناطق ذات التضاريس الجغرافية المعقدة.
وكان العبادي قد أعلن خلال المؤتمر الصحفي في الاسبوع الماضي، استمرار مطاردة الإهابيين في صحراء الانبار.

عودة 430 عائلة نازحة إلى بيجي

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة الدفاع، أمس، أن ٤٣٠ عائلة عادت الى قضاء بيجي مؤخراً، في حين دعا محافظ الأنبار الحشد للمشاركة بإعادة النازحين الى مناطق غرب المحافظة. وقالت وزارة الدفاع، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إنه "بجهود متميزة من قبل الاستخبارات العسكرية في قيادة عمليات صلاح الدين والحشد الشعبي والحشد العشائري في محور صلاح الدين تمت إعادة النازحين من أهالي بيجي ومناطقها المحررة إلى ديارهم".
وأضافت وزارة الدفاع ان "عدد العوائل العائدة بلغ ٤٣٠ عائلة حظيت بتسهيلات ومساعدة الجهات المعنية وخاصة الاستخبارات العسكرية في قيادة عمليات صلاح الدين التي ساهمت بشكل فاعل بالإسراع في عملية التدقيق الأمني وفق الضوابط والتوجيهات والتعليمات المعمول بها".
بدوره، ثمن محافظ الانبار محمد الحلبوسي، أمس الاربعاء، دور الحشد الشعبي في إعادة النازحين وتقديم الخدمات للمناطق المحررة.
وقال الحلبوسي، على هامش زيارته على رأس وفد حكومي مقر قيادة عمليات الحشد الشعبي لمحور غرب الانبار ان "دور الحشد الشعبي مهم على الصعيد العسكري إذ يعتبر قوة رسمية تحت مظلة الحكومة العراقية وكان له دور كبير في عمليات تحرير مناطق الانبار المحتلة من داعش الإرهابي واعادة نازحي المناطق المحررة".وطالب الحلبوسي قيادة عمليات الحشد الشعبي لمحور غرب الانبار بـ"المشاركة في اعادة الخدمات وإعادة الاستقرار للمناطق المحررة لقضاء القائم لما يمتلكه من آليات وجهد بشري". من جانبه، بيّن قائد عمليات الحشد الشعبي لمحور غرب الانبار قاسم مصلح ان "هناك تنسيقا مشتركا بين حكومة الانبار وقيادة الحشد الشعبي لإعادة الاستقرار الى المدن المحررة وإرجاع الخدمات لها".
وأوضح مصلح ان "قيادة عمليات الحشد الشعبي لمحور غرب الانبار تقدم جهدا كبيرا في عملية إرجاع النازحين ومشاركتها الفعلية في ايصال الخدمات على صعيد التربية والتعليم والصحة والخدمات الإنسانية."

مقتل والي كركوك و3 من مرافقيه في داقوق

الحشد الشعبي يعلن تطهير حمرين و75 % من محيط الحويجة

□ بغداد / المدى

أعلنت فصائل الحشد الشعبي، أمس الأربعاء، إكمال تطهير جبال حمرين ووادي زغيتون من جيوب داعش بالكامل. في حين أعلن مسؤول في الحشد إنجاز ٧٥ بالمئة من عمليات فرض الأمن في الحويجة ومحيطها.
وقال إعلام الحشد، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "ألوية ١٠، ٢٧، ٢٢، ٦٠، والفرقة المدرعة التاسعة بالجيش تمكنوا من إكمال تطهير جبال حمرين ووادي زغيتون من جيوب داعش الإجرامي".
وأضاف الحشد إن "القوات المشتركة عثرت على مخازن وأسلحة وقذاف وعبوات ناسفة، فضلا عن العثور على شبكة أنفاق خطيرة في الوادي تم تدميرها بالكامل".
وأشار بيان الحشد الى انه "تمت معالجة العبوات الناسفة المزروعة على جانبي الطريق مع تأمين الطريق وفتحه أمام حركة السيارات من قبل فرق الهندسة".
وفي سياق آخر، قتلت قوات الحشد ما يعرف بوالي ولاية كركوك وثلاثة من مرافقيه في داقوق جنوب المحافظة، بحسب بيان للحشد.
وقال إعلام الحشد ان "اللواء السادس عشر في الحشد تمكن من قتل ما يسمى بولاية كركوك في داعش المدعو (عبد القادر العزي) مع ثلاثة من مرافقيه ضمن عمليات فرض الامن في مناطق المحافظة". وأضاف ان "الحشد والقوات الامنية يواصلان عملية ملاحقة فلول داعش في الحويجة ومحيطها".
إلى ذلك، قال علي الحمداني، آمر اللواء ١١ في الحشد، في بيان تابعته (المدى) أمس، إن "عمليات إعادة الأمن للحويجة ومناطقها تتواصل في يومها السادس، وإن الخطط وضعت بشكل دقيق ومتكافئ بين القطعات"، مبيناً أن "العمليات وصلت إلى مراحلها الأخيرة بعد إنجاز نحو ٧٥ بالمئة منها مع تأمين مناطق الرياض والرشاد والحويجة".
وأضاف الحمداني أن "الحشد والقوات الأمنية ألقوا القبض خلال العمليات على العديد من المطلوبين الذين استهدفوا قوى الأمن"، لافتا إلى أن "طبابة الحشد ومختلف صنوفها مارست دورا إنسانيا مميزا بمساعدة العوائل في مناطق العمليات ومعالجة المرضى منهم".
وكان الحشد الشعبي قد أعلن، يوم الثلاثاء، اعتقال أعداد كبيرة من عناصر تنظيم داعش في شرقي الحويجة.
وقال حسين علي نجم، آمر اللواء ٥٦ في الحشد، إن "اللواءين السادس والخمسين والثالث في الحشد واللواء ٣٤ جيش عراقي يواصلون عمليات فرض الامن في المحور الشرقي لقضاء الحويجة جنوب كركوك". وأشار الى أن "قواتنا تمكنت من الوصول الى قرى البو حمدان شرق الحويجة مروراً بقرى النجاشية، بابو جان، قرية النكار، الحمدانية، الحمدونية".
في غضون ذلك أكد الحشد ان "اللواء ١١ في الحشد بإسناد الفرقة التاسعة في الجيش يواصل تقدمه باتجاه ناحية الرياض مرورا بقرى شرق الحويجة"، مبيناً أن "القوات شرعت بفتح أكثر من محور وصولا الى جبال حمرين".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين
نائب رئيس التحرير
علي حسين
مدير التحرير
مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون